JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (53)
2024-5-20
https://jaspss.com

بحث بعنوان

دور الإدارة التخطيطية في تنمية المدن

اعداد

ابراهيم عبد الله حسن خطاطبه

قياس

بلديه برقش

الملخص

تلعب البلديات دوراً مهم في تخطيط وإدارة التنمية الحضرية. إنهم مسؤولون عن إنشاء وتنفيذ خطط استخدام الأراضي، ولوائح تقسيم المناطق، وقوانين البناء لتوجيه الهيكل المادي للمدن. كما أنها توفر الخدمات الأساسية مثل المياه وإدارة النفايات والبنية التحتية للنقل لضمان مجتمعات صالحة للعيش. من خلال التعاون مع المطورين ومجموعات المجتمع وأصحاب المصلحة الآخرين، تسعى البلديات جاهدة لخلق بيئات حضرية متوازنة ومستدامة وعادلة. إنشاء وإنفاذ لوائح استخدام الأراضي، وقوانين تقسيم المناطق، وأنظمة البناء. وضع وتنفيذ خطط شاملة للتنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للمدينة. التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص لضمان تقديم الخدمات والبنية التحتية بكفاءة. وتعزيز ممارسات التنمية المستدامة، مثل النمو الذكي والبنية التحتية الخضراء. ضمان السلامة العامة والرفاهية من خلال تطبيق القانون وتخطيط إدارة الطوارئ. تشجيع مشاركة الجمهور وانخراطه في عملية التخطيط. من خلال الوفاء بهذه المسؤوليات، تساعد البلديات في تشكيل هيكل ونمو المدن، وخلق مجتمعات صالحة للعيش ومستدامة وقابلة للحياة اقتصاديًا.

ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (53)
2024-5-20
https://jaspss.com

Abstract

Municipalities play an important role in planning and managing urban development. They are responsible for creating and implementing land use plans, zoning regulations, and building codes to guide the physical structure of cities. They also provide basic services such as water, waste management, and transportation infrastructure to ensure livable communities. By collaborating with developers, community groups, and other stakeholders, municipalities strive to create balanced, sustainable, and equitable urban environments. Create and enforce land use regulations, zoning laws, and building regulations. Develop and implement comprehensive urban, social and economic development plans for the city. Coordinate with other government agencies and private sector stakeholders to ensure efficient provision of services and infrastructure. and promoting sustainable development practices, such as smart growth and green infrastructure. Ensure public safety and welfare through law enforcement and emergency management planning. Encouraging public participation and involvement in the planning process. By fulfilling these responsibilities, municipalities help shape the structure and growth of cities, creating livable, sustainable, and economically viable communities.

المقدمة:

إن نظام إدارة المدن نشأ مسايراً للتطور المدني منذ أن شعر الإنسان بالحاجة إلى التضامن مع غيره من سكان المدينة للوفاء بالحاجات المشتركة بينهم، وإن هذا النظام لم يعرف كتنظيم إداري إلا بعد قيام الدولة الحديثة في نهاية القرن الثامن عشر، وبعد انتشار المبادئ والأفكار الديمقراطية وارتباط الدعوة إليها في المجال السياسي بالدعوة إلي تطبيقها في المجال الإداري. فقد وجدت الديمقراطية السياسية في نظام الإدارة المحلية ما يحقق تلك المبادئ التي قامت من أجلها، وكذلك وجدت حركات التحرر الوطني وسيلة لتحرير الإنسان من كل أنواع السيطرة والاستغلال.

لم يكن نظام إدارة المدينة في الماضي يلقى إلا قليلا من الاهتمام إلا أنه في الوقت الحاضر نال اهتماماً كبيراً بسبب الدور الذي يؤديه في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وصولاً إلى مجتمع الكفاية والعدل، وللإدارة التخطيطية المحلية أهمية كبيرة في جميع المجتمعات وعلى اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تخفف هذه الأنظمة عن كاهل الإدارة المركزية الكثير من الصلاحيات والمسؤوليات الإدارية المركزية وذلك بتوزيع جزء من صلاحيات ومسؤوليات الإدارة المركزية على هذه الإدارات، إضافة إلى مساعدة هذه الإدارات التخطيطية المحلية للجهاز الحكومي المركزي من خلال الإسهام في التخطيط للهيئات المحلية وبيان ما تحتاجه وبيان ما لديها من موارد بشرية ومادية يمكن استغلالها بالصورة المطلوبة. ونشر الرخاء والاستقرار من خلال التفاعل بين الإدارة التخطيطية في البلدية المحلية والحكومة المركزية.

مشكلة الدراسة

على الرغم من دور البلديات المهم في تطوير المدن ، غالبًا ما تفتقر البلديات إلى الموارد والخبرة اللازمة للتخطيط الفعال وإدارة النمو الحضري. ينتج عن ذلك مدن ذات بنية تحتية سيئة الإدارة ، ومساكن غير ملائمة ، وخدمات عامة غير كافية ، مما يؤدي إلى مشاكل مثل الازدحام المروري ، وتلوث الهواء ، وعدم المساواة الاجتماعية. تهدف الدراسة إلى فهم دور البلديات في إدارة التخطيط وكيف يمكن تمكينها لتطوير مدن مستدامة وصالحة للعيش ومنصفة لجميع السكان.

إن قصور الإدارة التخطيطية في البلدية المحلية يكون له أثر كبير على المجتمع، وينعكس أثره على الحكومة المركزية واستقرارها وتقدمها، ومتى سار هذا الجهاز بالصورة الصحيحة سار البلد نحو التقدم والازدهار.

والإدارة ليست مهنة، فليس كل من يتخرج في كليات الإدارة والاقتصاد، أو يحصل على شهادات عليا في حقول إدارية يمكن أن يطلق عليه (إداري).

ولم تتوصل المجتمعات في العالم إلى وضع ضوابط ممارسة المهنة الإدارية كما أرست ضوابط ممارسة المهن الأخرى، لأنه خريج كلية الإدارة أو حامل شهادة في الدراسات العليا في الإدارة فهذا لا يعني بالنتيجة انه يصلح لإدارة مشروع أو مؤسسة تنموية في الدولة.

إنه يملك الثقافة في الإدارة، ولكن ليس بالضرورة أن يملك مواصفات الإداري الجيد. ومن ذلك يظهر الفرق بين الإدارة وبقية المهن الأخرى مثل الطب والهندسة والمحاماة والمحاسبة وغيرها، والإدارة هي

حصيلة كل المعطيات والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحضارية لذلك البلد، فنجد اتجاهات وأساليب إدارية انكليزية في انكلترا وأخرى أمريكية ومثلها في اليابان والصين وفرنسا وألمانيا.

وقد شهد القرن الماضي نهضة صناعية واقتصادية ضخمة تركزت في المدن الكبرى ثم المدن المتوسطة الحجم والصغرى بنسب متفاوتة يواكبها على المستوى نفسه نمو وتطور في الخدمات المحلية الأساسية عدداً وشكلاً وأسلوباً ونظاماً نلمسه في الإسكان وتجهيز المياه والكهرباء والمجاري والمناطق الصناعية والأحياء التجارية وشبكة النقل والمواصلات وأسلوب استخدام الأجهزة والمعدات الحديثة لإنشائها وصيانتها وأشكال وأنواع النقل والمواصلات السائرة على سطح أرض المدينة أو تحتها... إلخ.

وعلم الإدارة يعد علماً حديثاً قائماً بذاته، أدى تطوره السريع إلى تفرعه إلى العديد من الفروع التخصصية تدرس في كليات ومعاهد متخصصة وغير متخصصة في أغلب أقطار العالم المتحضر.

وفن الإدارة هو الموهبة أو العبقرية المتمثلة في مهارة تطبيق أصولها ونظرياتها، وهذا يظهر لنا بأن الإدارة ليست علماً فقط ولا فناً فحسب وإنما هي كلاهما معاً ولا يمكن دراستها في نظريات ما لم تتجه إلى التطبيق العملي في ميادين النشاط العام، وأهمية الإدارة اليوم تبدو في كيفية مواجهة أعباء العمل الكثيف والمتنوع والمتزايد في المناطق الحضرية حيث الطبيعة المعقدة لعمل الإدارة وسط التقدم التقني الهائل.

وهذا انعكاس للتغيرات التي اتخذت سبيلها إلى المدن في العصر الحديث، زيادة مطردة في عدد السكان والخدمات البلدية ومطالب الجماهير الملحة والتطور السريع في حياة المدن ذاتها، وهذا يدل على أن الإدارة تمارس نشاطها وسط مواقع العمل وفي ميدانه وفي مختلف مجالات الشؤون البلدية وأقرب الخدمات

إلى المواطنين وأكثرها إلحاحاً واستمراراً وتجدداً وأشدها حاجة إلى سرعة البت وفورية اتخاذ القرار، ثم عليها أن تواكب حركة التنمية وتواجه مقتضيات التطوير وأن تسعى دائماً للارتفاع بمستوى الأداء ونيل رضا الجماهير.

وإدارة المدن تعتبر صورة اللامركزية الإقليمية والقاعدة الأساسية والعريضة للمرافق والخدمات المحلية والشؤون البلدية. ويتمثل ذلك في تنسيق جهود السكان والاتجاه فيها إلى تنفيذ الخطط المرسومة لتحقيق الأهداف العامة.

ومبدأ اللامركزية يعني توزيع الواجبات والمسؤوليات ذات الطابع المحلي جغرافيا على وحدات تتكون من مجموعها المساحة الكلية للوحدة الكبرى وتختص كل وحدة من هذه الوحدات الفرعية بمستوى معين من الصلاحيات داخل حدودها وتعمل تحت الإشراف والتنسيق للوحدة الكبرى صاحبة الاختصاص الأصيل. ولقد لجأت العواصم الكبرى بل وبعض المدن الكبيرة والمتوسطة في كثير من دول العالم إلى هذا الأسلوب من اللامركزية تخفيفاً من أعباء قيادات البلديات لتتفرغ لوضع السياسات والخطط والبرامج ومهام الإشراف والتوجيه والتنسيق والمتابعة وترك العمل اليومي في الشؤون والخدمات البلدية لوحدات صغرى وفي حدود نطاقها الجغرافي، بما يضمن سهولة الأداء وكفايته وفعاليته.

وإذا كانت الحاجة ماسة للإدارة في مدن الأقطار المتقدمة فإنها أكثر إلحاحاً في الأقطار النامية، حيث أن السكان عادة يكونون عجولين لمشاهدة نتائج التنمية ويميلون دائماً إلى الإحساس بالجهود المبذولة لتغيير الحياة على الأرض وكذلك التطور السريع الذي يحصل في حياة لمدن ذاتها حتى تتمكن من مواكبة أو ملاحقة ما فاتها من تطور. فعلى سبيل المثال إن مطالب المواطنين بالنسبة للإسكان تكون

ملحة وعاجلة التنفيذ لأن الإسكان الذي يعتبر سلعة استهلاكية ما هو في الواقع إلا عامل إنتاجي مهم، إذ إن المواطن المنتج يحتاج في المقام الأول إلى مسكن يحقق له ظروفه المعيشية الصحيحة والاجتماعية والعمرانية السليمة قبل أن نستطيع مطالبته بالإنتاج.

ولذلك يتوجب على التخطيط القومي للدول النامية أن يضع في الاعتبار الأول المشروعات ذات العائد السريع ليستطيع أن يحقق منها التوازن الاقتصادي اللازم، وأن لا يغفل عن أن المشروعات الخدمية هي الهدف الأول لتحقيق الحياة العمرانية السليمة، وبالتالي كفاءة الإنتاج.

ولكن التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية تحتم عليها إجراء الموازنة اللازمة لتخطي الأزمات والاختناقات واستغلال الطاقات الاقتصادية كافة ووضع خطة طويلة الأمد لزيادة إنتاجية المجتمع وحينئذ تستطيع أن تعرض له كل ما يلزمه من خدمات.

إلا أن هذا الأمر يحتم العمل على إيجاد نوع من التوازن بين المشروعات الإنتاجية والمشروعات الخدمية العاجلة والضرورية التي يؤثر اقتصادهاً على الإنتاج بصورة واضحة، وتتبدى هذه الصعوبات القائمة في المجتمعات التي طال حرمانها من الخدمات اللازمة للمعيشة على مستوى إنساني لائق.

إن لجنة إدارة تخطيط المدن التي يختارها عادة المجلس البلدي في المدينة تمثل قطاعاً من أهل المدينة المهتمين بشؤون التخطيط الحضري، كما تمثل مجلساً ملهماً للأفكار الجديدة، وتتمثل في هذه اللجنة العلاقة بين المختصين في مجال التخطيط الحضري كما تخفف هذه اللجنة عن المجلس البلدي في المدينة أعباء كثيرة، حيث تشرح للسكان التفصيلات الكثيرة عن مشاكل التخطيط الحضري والإقليمي.

وقد تكون هذه اللجنة وسيلة أو أداة للمساهمة الشعبية تساعد على إثارة اهتمام السكان بشؤون التخطيط وعلى تنفيذ التصميم الأساسي للمدينة. وتلعب اللجنة ثلاثة أدوار رئيسية هي:

- دور الممثلين للشعب، حيث تنقل للمجلس البلدي ولمجلس الشعب رأي سكان المدينة.
- دور المفسرين للشعب، حيث تفسر للشعب أهمية التخطيط وبهذا تحمي المخططين من الجمهور.
- دور المستشار الناصح، حيث تنصح اللجنة الأجهزة الحكومية وتعاونها في حل مشاكل الجماهير.

ويتوقف أعضاء اللجنة على حجم المدينة وعدد سكانها، ويتراوح العدد ما بين (5-10) أعضاء، ويتم اختيار أعضاء اللجنة من رجال الأعمال والمهندسين وغيرهم.

وعادة لا يمثل هؤلاء الأعضاء المختارون المدينة تمثيلاً جغرافياً، ولكن يمثلون اهتمام الرأي العام، ومن صفات هؤلاء الأعضاء القدرة على الرؤية الواضحة، الشاملة والكفوءة غيرها من الصفات الأخرى، وتعتمد لجنة إدارة تخطيط المدن سلطتها واختصاصها من التشريعات السارية على المدينة، وبهذا تتفاوت سلطات لجان تخطيط المدن من دولة لأخرى، بل من مدينة لأخرى في الدولة نفسها، وبعض السلطات التي يمنحها المجلس البلدي في المدينة للجنة تخطيط المدن هي:

- تحضير مشروع التصميم الأساسي للمدينة.
- تحضير الخرائط الأساسية للمدينة.
- مراجعة خرائط إفراز الأراضي
- تحضير وإعداد تخطيط المناطق السكنية التي تتكون منها المدينة.
- مراجعة وعمل التوصيات على كل التعديلات التي تدخل على تخطيط المناطق السكنية.

- تحضير وإعداد المشاريع المتعلقة بالتجديد الحضري.
- تحضير وإعداد ومراجعة البرامج الحالية للمدى الطويل للمشروعات العامة الخاصة بمرافق وخدمات المدينة مثل مشروعات مياه الشرب والمجاري والحدائق والمدارس.

وللممارسة هذه الاختصاصات تعتمد لجنة التخطيط الحضري على الجهاز الإداري المختص بشؤون التخطيط الموجود بالمدينة، وقد يكون هذا الجهاز عبارة عن مكتب أو قسم أو إدارة تخطيط حسب حجم المدينة، وفي حالة عدم وجود مثل هذا الجهاز التخطيطي تستأجر لجنة التخطيط مخططين استشاريين يقومون بتحضير هذه المشروعات شريطة أن يكونوا من الوطن العربي.

تتمتع لجنة التخطيط بحرية كاملة في عملها، ويجب أن تشعر بالأمان والطمأنينة طالما أنها تؤدي عملها بأمانة وصدق، ويُختار رئيس اللجنة من أعضائها أو حسب ما تنص عليه التشريعات السارية، وعادة يعين المسؤول عن تخطيط المدينة عضواً باللجنة ويكون سكرتيراً أو مقرراً لها حتى يمكنه نقل قرارات اللجنة بوضوح إلى الجهاز الذي يرأسه وينفذ قراراتها، ويكون اجتماع اللجنة مرة كل شهر أو حسب الحاجة، ويحبذ أن تكون هذه الاجتماعات مفتوحة للجمهور حتى تكون مصدراً لتعليم وتثقيف الرأي العام، وفي الوقت نفسه تعطي ثقة لأعضاء اللجنة، وفي بعض الحالات يكون الاجتماع مغلقاً عند مناقشة بعض المشاكل الخاصة.

ويجب أن تكون مسؤولية لجنة التخطيط تعليم أعضائها وتعليم الجمهور، ويتم ذلك بتجنيد كل وسائل الإعلام ولمثل هذه المجهودات التعليمية مهمة في الحفاظ على عملية التخطيط على انها عملية سياسية وعامة.

وعندما يكون حجم العمل كبيراً تشكل لجنة التخطيط لجاناً فرعية، وقد يكون أعضاء هذه اللجان من بين أعضاء لجنة التخطيط أو من الخارج من ممثلي الوزارات والهيئات وأساتذة الجامعات وأهل الخبرة، وغالباً ما يكون المخططون الموجودون في إدارة التخطيط أعضاءً في هذه الدراسات المتخصصة.

ومن أمثلة هذه اللجان الفرعية، لجان الإسكان والمرافق العامة والنقل والخدمات، ويحق للجنة التخطيط أن تعقد اجتماعات مشتركة مع بعض اللجان أو المنظمات الأخرى التي تشارك لجنة التخطيط في اهتمامها بالمشاكل التخطيطية.

إن رئيس اللجنة التخطيطية في أيه مدينة ، عليه الأخذ ببعض مبادئ علم الإدارة وقواعده ومن هذه المبادئ:

أن تكون للجنة التخطيطية سياسية واضحة وخطة عمل معروفة يعرفها العاملون باللجنة جميعاً، إن وضوح سياسة اللجنة للعاملين يساعدهم على تفهم العمل على أحسن وجه.

- توزيع الأعمال والمسؤوليات: تقتضي الحياة الإدارية الحديثة أن تأخذ بمبدأ تقسيم العمل وتحديد المسؤوليات من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة.
- المركزية: يجب أن يصدر الأمر إلى الموظف أو العامل عن طريق رئيس واحد لأن تعدد مصدر الأوامر يؤدي إلى إحراج الموظفين.
- التفويض بالسلطات: يعفى المسؤول الإداري الأعلى من تضييع وقته في التفصيلات الصغيرة لكي تتاح له الفرصة للتفرغ للمسائل الكبرى وللاتصال بالجماهير والتفويض يفيد باتخاذ القرارات بأسرع

وقت ممكن، وتأدية كل وظيفة عند المستوى الصحيح من مستويات الإدارة. ولإنجاح عملية التفويض يجب مراعاة ما يلي:

- أن يكون المفوض راغباً في التفويض وقابلاً بنتائجه كافة.
- أن يكون صالحاً لتحمل المسؤولية.
- أن يتوازن التفويض بالمسؤوليات مع السلطة اللازمة للقيام بتلك المسؤوليات.

ولكي يقوم رئيس لجنة الإدارة التخطيطية بعمله على الوجه الأكمل يجب توافر ما يلي: التخطيط السليم–المشاركة الجماهيرية– المساعدات الفنية.

أولاً– التخطيط:

إن التخطيط أصبح في الوقت الحاضر هو الأسلوب الواجب اتباعه في كل المستويات الإدارية سواء كان على مستوى شركة صغيرة أو على مستوى مؤسسة كبيرة، على مستوى إدارة المدينة أو وزارة أو دولة لأنه من خلال هذا الأسلوب نستطيع معرفة ما يجب عمله ووقت العمل والجهة المنفذة والهدف المرجو من ذلك.

إن إدارة المدينة المعاصرة بشكل علمي مطلوب منها الأخذ بأسلوب التخطيط في جميع أعمالها وبصورة خاصة عند وضع التصميم الأساسي للمدينة.

إن رئيس اللجنة التخطيطية كلما كان قريباً في اختصاصه من العملية التخطيطية كلما ساعد ذلك على إنجاح هذا الأسلوب فإذا كان رئيس اللجنة مخططاً عمرانياً فهو يعمل بصميم اختصاصه ومتفهم لما يجب عمله بالمدينة، وعند وضع التصميم الأساسي للمدينة سوف يعرف ما مطلوب عمله سواء أكان

منه بصورة مباشرة أم من خلال اعتماده على الأقسام الموجودة في الوحدة الإدارية للمدينة والتي يستطيع توجيهها للقيام بمراحل وضع التصميم الأساسي أو التصاميم التفصيلية للمدينة بمشاركة من خلال جمع الأنشطة والاستعمالات الموجودة من سكن ومواصلات وخدمات اجتماعية وترفيهية، ومعرفة الاحتياجات وما مطلوب عمله حالياً ومستقبلاً، وبالتالي نستطيع وضع تصميم أساسي عملي يمكن تنفيذه بسهولة لأن المصمم والمنفذ هو الجهة نفسها.

ثانياً- المشاركة الجماهيرية:

إن العمل في الإدارة التخطيطية في البلدية المحلية هو عمل مع الجماهير وهو فن أكثر منه علماً يتقنه الأنسان بالمران العملي والخبرة الشخصية.

إن تنشيط أي مجتمع يستهدف تنشيط مساهمة الأهالي في شؤون مجتمعهم والعنصر الأساسي في إثارة اهتمام المواطنين هو أن تتجاوب المشروعات مع رغبة الأهالي التي يعبرون عنها، ومن هنا ينبغي على القيادات في الإدارة التخطيطية في البلدية المحلية أن تكون على دراية وفهم كامل لاحتياجات الجماهير ومطالبها الأساسية عن طريق:

- محاولة تسجيل حاجات الجماهير كما يعبرون عنها.
- ترتيب هذه المشاريع حسب أولويتها.
- اختيار مشاريع تتميز بما يلي:
- تزيد من ثقة الأهالي في عملهم.
- ما يجمع كلمتهم ويبين ضرورة الاستمرار بالتعاون.

- ما يعمل على تيسير تمويل المشاريع المقبلة.

وهناك تجارب كثيرة تبين بأن أهالي المدينة هم ليسوا بالجماعات الخاملة، ولكنها متى وجدت القيادة الصالحة التي توقظها تتكاتف وتقدم عملها مجاناً وجهودها تلقائياً لتحقيق المشروعات التي تعود بالخير على المجتمع، ومن هنا يبرز دور رئيس اللجنة التخطيطية في الاتصال الجماهيرى والمخطط العمراني هو أعرف من غيره في ضرورة مساهمة الجماهير وفعاليتها في الإدارة التخطيطية في البلدية للمدينة.

ثالثاً- المساعدات الفنية:

إن التقدم العمراني والاجتماعي للدولة الحديثة جعل منها دول التكنولوجيا والخدمات، فالمساعدات الفنية والفنيون أصبحت لهم الأهمية الأولى في الإدارات المحلية لذلك فإن نقص الخبرة في المجالس البلدية يستدعي ضرورة تعيين أهل الخبرة إلى جانب المنتخبين ولو أن ذلك يحد من الأساليب الديمقراطية والخطر الكبير في ذلك أن هؤلاء الفنيين قد يفتقدون الحساسية بالمشاكل الحقيقية للمحليات التي يقومون على خدمتها لانفصالهم عنها نفسياً واجتماعياً ولنظراتهم للخدمة من الناحية الفنية فقط من دون اعتبار لمدى الحاجات الحقيقية ولمدى تقبل المواطن لها.

من هنا يجب أن يكون المسؤولون في اللجان الإدارية التخطيطية في المدينة المعاصرة ذوي خبرة في مجال عملهم.

ومن هنا تأتي أهمية ودور المخطط العمراني في أخذ مكانه الصحيح على رأس اللجنة التخطيطية وتأدية مهامه بالصورة المطلوبة والتنسيق بين الأقسام التي تحت أمرته بصورة صحيحة والاتصال بالجماهير كما ينبغي والجانب الفني له دور كبير في إنجاح العمل الإداري للجنة التخطيطية في تنمية المدينة من

خلال وضع التصميم الأساسي لها والتصاميم التفصيلية للأجزاء المختلفة من المدينة بمساعدة وتعاون وتكاتف أهل المدينة، لقيام مجتمع متعاون ومتقدم.

التوصيات:

- تعزيز مشاركة المجتمع في عملية التخطيط.
- وضع خطط شاملة ومتكاملة لاستخدامات الأراضي والمواصلات والبنية التحتية.
- تنفيذ لوائح فعالة لتقسيم المناطق واستخدام الأراضي.
- ضمان الاستدامة البيئية من خلال البنية التحتية الخضراء والتخطيط المرن.
- التعاون مع المستويات الأخرى من الحكومة والقطاع الخاص.
- إقامة شراكات مع المطورين والمنظمات المجتمعية لتسهيل تنمية المجتمع والإسكان الميسور التكلفة.
- تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال استراتيجيات استبقاء الأعمال وجذبها.
- ضمان الإنصاف والشمولية في جميع قرارات التخطيط والتطوير.
- تشجيع وتسهيل أشكال النقل المبتكرة والبديلة.
- المراقبة المستمرة وتقييم فعالية التخطيط والسياسات والمبادرات التنموية.

المصادر:

- عثمانية، مريم. (2016). الرونق الجمالي للمدينة. مجلة العلوم الإنسانية، ع6 ، 33 – 47.
- الحيط، يارا سقف. (2016). المرض كمجاز في أدبيات تخطيط المدن. مجلة بدايات، ع14 ، 28 – 36.
- شهير، محمد، إسماعيل، عبدالمجيد عبدالحميد، و أنصاري، جمال حسين. (1983). استراتيجية لتخطيط مدينة عربية. مجلة العواصم والمدن الإسلامية، ع 2 ، 11 – 23.
- خوري، إلياس، و تابت، جاد. (2016). بيروت في حوارية الرواية والعمارة. مجلة بدايات، ع15 ، 86 – 122.